

إستقلال القضاء وفصل السلطات في «اليسوعية»

تساءل فيها عن مستوى فصل السلطات داخل الدولة، واعتبر أن «هذا السؤال يطرح لأن هناك معضلة بسبب غموض مفاهيم يجب أن تتوضح». وأشار إلى «أن حقوق الناس هي اولوية لا يمكن أن يتوانى أحد عن حمايتها. بموازاتها نحن ضنينون بقيام الدولة، أي لسنا في وارد التناول عليها وعلى مؤسساتها. ما نعيشه اليوم هو مخالفة واضحة للدستور عبر عدم احترام مبدأ فصل السلطات. لذلك من المجدي المطالبة بضخ روح الديمقراطية في عمل المؤسسات عبر تشكيل حكومة لا تكون صورة مصغرة عن المجلس النيابي، ولا تخضع لقاعدة «تكبيل» أو ما يعرف بالثلث الضامن، الذي يعطل امكانية اعطاء رؤى استراتيجية. دون هذه الإصلاحات سنظل نرى تغييرا للوجوه فقط». وفي جلسة افتتاح اليوم الثاني من المؤتمر، اعتبر القاضي سهيل عبود أن «كلمات شعب وقانون وقضاء، إن تقاطعت إيجابا تصبح امام حلم بسلطة قضائية مستقلة، أما إذا تباعدت وتجاغت فنكون امام استحالة واقعية لتحقيق هذا الحلم، فأين نحن من هذين الإحتمالين؟ إن الجواب هو ما تضمنه الكتاب الخاص الذي وجهته الى قاضيات وقضاة لبنان وفيه رؤيتي للقضاء المستقل، وقد ورد فيه أنه ليس بخاف على احد ان القضاء يمر بازمة حقيقية.

وأنتهى عبود كلمته بوعدين «أولهما، بأن استقلالية قضاة أفراد ستتحوّل إلى استقلالية سلطة قضائية، وثانيهما، بأن المناقشات القضائية لن ترتكز على شرعية قرار التعيين والنقل فحسب، بل على مشروعية اكتسبها وسيكتسبها كل قاض من خلال ثقة المواطنين والمتقاضين».

نظمت كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف مؤتمرا بعنوان «أي استقلال للقضاء؟ تجارب دولية ولبنانية»، في حرم العلوم الاجتماعية، هوفلان، في حضور حشد من المعنيين بالملف القضائي.

قد شهد المؤتمر أول محاضرة عامة لكل من نقيب المحامين الجديد في بيروت ملحم خلف، والرئيس الأعلى لمحكمة التمييز ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبود.

وأشارت عميدة كلية الحقوق البروفسورة لينا غناجة خلال افتتاح المؤتمر إلى أن «المطالبة بالعدالة المستقلة أصبحت على كل شفة ولسان، كما انها تثير العديد من المناقشات في جميع أنحاء البلاد....ان المعركة من أجل استقلال العدالة قد بدأت وستكون طويلة ومؤلمة، ويجب عليها أن تتجنب خطر اختزال المؤسسة القضائية، الذي من شأنه أن يقلل من دور القضاة المستقلين ومكانهم داخل المؤسسة نفسها.

من جهته، اعتبر رئيس الجامعة البروفسور سليم دكاش اليسوعي أنه «من الهام، خصوصا في بلد مثل لبنان، تتعدد فيه الطوائف والتيارات وبالتالي تتعدد فيه منابع التأثير والتدخلات، أن يتم حصر الصلاحيات المتعلقة بموقع القاضي المهني بالسلطة المتمثلة بمجلس القضاء الأعلى. وكذلك ينبغي إيجاد الضوابط لأجل حماية القاضي في علاقته بالسلطة السياسية بحيث لا يصبح ألعوبة تتقاذفها الأمواج، وكذلك نرجو تفعيل هيئة التفتيش القضائي وجعلها الأداة الصلبة للدفاع عن القضاء والقضاة...».

واختتم اليوم الأول من المؤتمر بمحاضرة للنقيب خلف